مقدمة الطبعة الثانية والثالثة

كان لزاماً علينا وقد نفدت الطبعة الأولى والثانية من هذا الكتاب فور صدورها أن نفكر فى الإعداد لطبعة جديدة، تواصل بها « سلسلة علم الاجتماع المعاصر » أداء الرسالة التى أوقفت نفسها عليها ؛ ألا وهى النهوض بعلم الاجتماع فى بلادنا ، وتهيئة الفرصة أمامه لمسايرة الركب العالمى المتطور .

ولا شك أن قضية التنمية تمثل أحد القضايا الرئيسية التى تحتل مكانة خاصة على المستويين العالمى والقومى . وأحد علامات ذلك تلك الدراسات والبحوث والمقالات التى تنشر فى مختلف أنحاء العالم بهدف فهم مشكلة تخلف العالم الثالث ومواجهتها مواجهة علمية حقيقية . ومن الطبيعى أن تتعدد وتتصارع الاتجاهات النظرية المختلفة التى تحاول التصدى لهذه المشكلة ، وأن تتباين الحلول المقترحة لمواجهتها . وعلى الرغم من أن الطبعة الأولى من هذا الكتاب قد عكست ذلك بوضوح إلا أننا وجدنا من الضرورى إضافة عدد من الدراسات تلقى أضواء جديدة على قضية التنمية وتعالج موضوعات متخصصة بعينها .

ففى الفصل الثانى من الباب الأول يقدم الدكتور السيد الحسينى دراسة تتناول قضية التنمية والتبعية فى دول العالم الثالث من جوانبها المختلفة . وتمثل هذه الدراسة تحليلا شاملا للآراء والنظريات التى ظهرت خلال العقدين الماضيين حول تنمية العالم الثالث ، كما تتضمن تقييماً عاماً لسياسات ومشروعات التنمية التى تقوم بتنفيذها الدول النامية سواء بالاعتماد على إمكانياتها الذاتية أو بالاعتماد على المساعدات الخارجية (سواء أكانت من الدول المتقدمة أم من الهيئات الدولية) . وتوضح الدراسة القضايا والافتراضات الأساسية الكامنة وراء هذه السياسات والمشروعات ، ذلك أن الوضوح الفكرى أمر ضرورى بالنسبة لمشروعات التنمية فى دول العالم الثالث . وتطرح الدراسة أخيراً احتمالات التنمية فى هذه الدول ، فتقيم برامج الإصلاح التى تنفذها كثير من الدول النامية ، وتحلل المحاولات الثورية التى ظهرت فى قليل منها لمواجهة مشكلة التبعية .

وفى الباب الثانى (بفصوله الأربعة) نجد الدكتور محمد الجوهرى يقدم معالجة شاملة للبناء الطبقى فى البلاد النامية ، وهى معالجة تهدف تقديم صورة متكاملة لمعالم هذا البناء .

ولقد اختص الفصل الأول باستعراض الإطار النظرى وتوضيح المفاهيم الأساسية مؤكداً أهمية الأساس الأيديولوجى فى توجيه نظرة الباحث وتحديد مجال رؤيته . ويرتبط بذلك تحديد أهم المفاهيم الأساسية المرتبطة بالبناء الطبقى كالطبقة الاجتماعية والتدرج الاجتماعى والطبقات الرئيسية والفرعية والشرائح الاجتماعية . أما الفصل الثانى فيحاول توضيح الطابع الخاص للبناء الطبقى والعلاقات الطبقية فى مجتمعات البلاد النامية وذلك من خلال استعراض مفصل للملامح العامة للبناء الطبقى فى هذه البلاد . ويتضمن هذا الفصل — فضلا عن ذلك — بيانات وشواهد إحصائية مستفيضة مستقاة من الدراسات الواقعية التى تناولت البناء الطبقى فى البلاد النامية ، وهى دراسات توضح — على اختلافات منطلقاتها — تعدد أنماط النشاط الاقتصادى ، وتعدد اتساق علاقات الإنتاج ، مما يترتب عليه تعدد مكونات البناء الطبقى .

أما الفصل الثالث فيتضمن إسهاماً جديداً فى فهم موقف « الجماعات الطبقية والاجتماعية الرئيسية من عملية التنمية » . وعلى الرغم من صعوبة تحديد هذه الجماعات كما توضح الدراسة ذلك — إلا أننا نجد معالجة عامة تفتح أمامنا الطريق لدراسة العلاقة بين البناء الطبقى والجهود الرامية إلى التنمية .

أما الفصل الرابع والأخير فيختص بتحديد الخطوط العريضة للبناء الطبقى فى المجتمع المصرى . وهنا نجد المؤلف يحدد المعيار الذى سيستخدم فى تصنيف الطبقات فى مصر ، ويقدم تخطيطاً عاماً للطبقات الموجودة فى كل من الريف والحضر المصرى . وفى نهاية الفصل نجد مناقشة لبعض التحديات النظرية والميدانية التى تواجه دراسة البناء الطبقى فى مصر .

وفى الفصل الأول من الباب الرابع نجد الدكتور السيد الحسينى يقدم دراسة شاملة للقرية فى الدول النامية . وتمثل هذه الدراسة تحليلا نقدياً لبعض اتجاهات التغير الاجتماعى كما تبدو فى كتابات العلماء الاجتماعيين الذين اهتموا بتسجيل التغيرات الاجتماعية والاقتصادية التى تعرضت لها قرى الدول النامية خلال العقود

القليلة الماضية . ومثل هذا التحليل النقدى ضرورى إذا ما أردنا الوصول إلى أحكام وتعميمات صادقة . وعلى الرغم من الصعوبات النظرية والمنهجية التى قد تواجه مثل هذه الدراسة ، إلا أننا نجد المؤلف يركز على عدد من القضايا والمشكلات الهامة. من ذلك — مثلا — تغلغل الاقتصاد النقدى فى قرى الدول النامية وما يمكن أن يحدثه من تغيرات اجتماعية واسعة ، والتأثيرات المختلفة التى تمارسها المراكز الحضرية على القرى ، والتغيرات المختلفة الناجمة عن مشروعات الإصلاح الزراعى (بمعناه الواسع) ، والنتائج التى حققتها مشروعات « التنمية الريفية » فى قرى الدول النامية ، وأخيراً الحركات الاجتماعية والسياسية التى قام بها فلاحو الدول النامية خلال القرن العشرين . وفضلا عن ذلك فالدراسة تثير طائفة من القضايا والتساؤلات الجديرة بمزيد من التحليل والتأمل . ومن الطبيعى أن تكون الدراسات الجديدة التى تضمنتها هذه الطبعة امتداداً وتدعماً للدراسات التى تضمنتها الطبعة الأولى من هذا الكتاب لذلك فإننا نرجو أن تصادف هذه الطبعة الجديدة من التشجيع الكريم والانتشار. ما لقيته سابقتها ، وأن يكون ذلك عوناً لنا على مواصلة أداء الدور المتواضع الذى تضطلع به « جماعة علم الاجتماع المعاصر » فى خدمة العلم الاجتماعى فى بلادنا .

القاهرة فى ١٣/٨/١٩٧٤

المؤلفون

مقدمة الطبعة الأولى

يشهد العالم المعاصر تفاوتاً اقتصادياً وسياسياً واجتماعياً شديداً بين دول حققت قدراً ملحوظاً من التقدم الاقتصادى والتغير الثقافى ، وأخرى لاتزال تبحث عن ذاتيتها ومكانها فى هذا العالم . ولقد تدعم هذا التفاوت منذ نهاية الحرب العالمية الثانية نتيجة لانحسار الاستعمار وحصول كثير من دول أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية على استقلالها ؛ بحيث بات واضحاً أن ثمة عالمين : أحدهما متقدم (ويضم دول أوربا وأمريكا الشمالية وأوربا الشرقية) حيث يشتمل على سدس سكان العالم ويستأثر بنحو ثلثى الدخل العالمى ، والآخر متخلف (ويضم ما يطلق عليه الآن بدول العالم الثالث) .

وكنتيجة لذلك بدأ العلماء الاجتماعيون المعاصرون تحليل ظاهرة التفاوت الدولى والوقوف على أسباب تخلف دول العالم الثالث ورسم الاستراتيجيات الملائمة لتنميتها فعلماء الاقتصاد اهتموا بدراسة التنمية الاقتصادية وأساليبها لكى يتعرفوا على إمكانية تنمية هذه الدول تنمية ذاتية ، وعلماء الاجتماع سعوا إلى التعرف على الشخصية الجديدة التى بدأت هذه الدول فى اكتسابها ، تلك الشخصية التى يجب أن تتجاوز روابط القرابة والطائفة والجماعة العنصرية ، ثم تحليل البناء الاجتماعى لهذه الدول ومدى ملاءمته لتحقيق تنمية شاملة . أما علماء السياسة فقد حاولوا دراسة الأيديولوجيات والمعتقدات السياسية وبناء القوة السائدة فى هذه الدول بهدف التعرف على التأثير الذى يمكن أن يحدثه هذا البعد السياسى فى تنمية هذه الدول .

ومن خلال هذا الاهتمام ظهر مفهوم « التنمية » بوصفه أداة أو وسيلة من خلالها يمكن للدول النامية أن تواجه عوامل التخلف بتبنيها لخصائص أو سمات المجتمعات المتقدمة . ولقد بذلت محاولات عديدة لتحديد معنى هذا المفهوم . فالبعض يذهب إلى أن التنمية هى عملية تستند إلى الاستغلال الرشيد للموارد بهدف إقامة مجتمع حديث . وبهذا المعنى فالمجتمع المتقدم يتميز بتطبيق التكنولوجيا ، والتساند الاجتماعى الواسع النطاق ، والتحضر ، والتعليم ، والحراك الاجتماعى ؛ فضلا

عن التوحدات الشعبية مع التاريخ والمنطقة والكيان القومى للدولة . وبعبارة أخرى فإن التنمية تفترض توافر بعض الخصائص منها الدينامية ، والتغير ، والتصنيع ، والاستقلال ، والتأثير ، والقوة ، والوحدة الداخلية . وبغض النظر عن مدى صدق هذا التعريف (الذى يعد واحداً من التعريفات العديدة للتنمية) ، إلا أنه يشير إلى حقيقة أساسية هى أن التنمية عملية معقدة شاملة تضم فيما تضم جوانب الحياة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية والأيديولوجية ؛ تلك حقيقة أساسية يتعين أخذها فى الاعتبار سواء كنا بصدد إقامة تصور عام لظاهرة التخلف أو تحديد دقيق لاستراتيجية التنمية .

وتمثل هذه الحقيقة الركيزة الأساسية للدراسات التى يتضمنها هذا الكتاب . ففى الفصل الأول يقدم الدكتور السيد الحسينى تحليلا نقديًّا لاتجاهات علم الاجتماع فى فهم مشكلات الدول النامية ؛ حيث يتناول ستة اتجاهات رئيسية هى : اتجاه النماذج والمؤشرات ، والاتجاه التطورى المحدث ، والاتجاه الانتشارى ، والاتجاه السيكولوجى أو السلوكى ، واتجاه المكانة الدولية ، والاتجاه الماركسى الجديد . ويستند هذا التحليل النقدى إلى محكين أساسيين هما : قدرة هذه الاتجاهات النظرية على تفسير تاريخ الدول النامية وحاضرها ، ومدى نجاحها فى مساعدة هذه الدول على تحقيق التقدم . والدراسة — فى مضمونها — تأكيد لأهمية الاتجاه التاريخى — البنائى فى فهم مشكلات الدول النامية وكيفية مواجهتها .

وفى الفصل الثانى يقدم الدكتور محمد على محمد دراسة تستند إلى تحليل دقيق للسياق الثقافى والفكرى لعملية التنمية أو التحديث فى مجتمعات الشرق الأوسط بصفة عامة وفى المجتمع المصرى بصفة خاصة ، والتركيز على الدور الذى تلعبه القيم والأفكار والمعايير والاتجاهات والعواطف والمشاعر فى التنمية الاقتصادية . وقد ركزت الدراسة على وصف وتشخيص كل هذه العوامل الثقافية المؤثرة فى عملية التحديث على مستويين : الأول يتمثل فى تحليل التراث الذى تجمع حول هذا الموضوع فى ميدان علم الاجتماع تحليلا نظريًّا وتصوريًّا للوقوف على القضايا الرئيسية والنماذج الموجهة للبحث . أما المستوى الثانى فهو التحليل الاجتماعى — التاريخى لجوانب التحديث فى مجتمعات الشرق الأوسط . وقد كشفت الدراسة بوضوح عن أن إمكانية القيام

بسياسات تنمية فعالة محكومة — إلى حد ما — بالوسط الثقافى المحيط به ؛ ومن ثم فإن التناقض بينها وبين هذا الوسط قد يعوق دورها .

وفى الفصل الثالث تطرح الدكتورة علياء شكرى قضية هامة حديثة من قضايا علم اجتماع التنمية ؛ حيث تتناول مشكلة العلاقة بين الأسرة النووية والتصنيع ؛ وتقدم عدداً من الملاحظات الجديرة بالاهتمام والتأمل . وتنهض الدراسة على فكرتين أساسيتين : الأولى علاقة الأسرة الممتدة بالأسرة النووية ، والثانية علاقة الأسرة النووية بالتصنيع بعد أن كشفت دراسات عديدة عن الارتباط الوثيق بين الظاهرتين . ولقد قدمت الدراسة تحليلا تتبعيًّا دقيقًا لهاتين الفكرتين فى كل من المجتمعات الصناعية (وعلى الأخص الولايات المتحدة وأوربا) والمجتمعات النامية . ومن النتائج الطريفة التى توصلت إليها الدراسة أن تغير الأنماط الأسرية — وعلى الأخص تطور الأسرة النووية — لا يرتبط بالتصنيع ارتباطًا وثيقًا ، وأن نمو الصناعة — استناداً إلى شواهد أمبيريقية عديدة — لا يؤدى بالضرورة إلى عمومية الأسرة النووية . ويترتب على ذلك حقيقة أساسية — تعارض اعتقاداً شائعًا — هى ؛ أن شيوع الأسرة الممتدة فى بعض قطاعات المجتمع لا يشكل عقبة تحول دون تحقيق التنمية الاقتصادية ؛ وأن من الخطأ الاعتقاد بأن الأسرة الممتدة هى النمط الوحيد من الأسرة الذى كان سائداً فى الدول النامية .

ويحاول الدكتور محمد الجوهرى فى الفصل الرابع والأخير تقديم تحليل شامل لبعض عناصر التراث الشعبى فى ضوء التغيرات الاقتصادية — الاجتماعية التى تطرأ على المجتمعات . والدراسة لا تمثل — فى حقيقة الأمر — دفاعًا عن التراث . كما أنها ليست دعوة إلى التماس الجديد لمجرد أنه جديد ، ولكنها تمثل نظرة نقدية متفحصة تحاول سبر أغوار ثقافتنا المعاصرة ، وتلمس الطريق الذى يمكن أن يقودنا إلى إقامة موقف صلب من المعادلة الصعبة بين التراث والتقدم . وتنقسم الدراسة إلى ثلاثة أقسام ؛ يتناول الأول أبرز المحاولات العلمية التى عرفتها دراسات الفولكلور بهدف إلقاء الضوء على مصير عناصر التراث الشعبى وقياس ما يطرأ على أشكالها من تغير فى ضوء المجتمع الصناعى الجديد . أما القسم الثانى فيقدم نظرات فى أسس الثقافة المعاصرة ، حيث نجد تحليلا دقيقاً للموازنة بين الحاجة إلى التراث والدعوة إلى التقدم

فى المجتمع الصناعى المعاصر . أما القسم الثالث والأخير فيمثل تحليلا واقعياً لديناميات تغير التراث الشعبى فى المجتمع الصناعى .

ومع أن الدراسات الأربع التى يضمها هذا الكتاب لا تعكس كل التيارات الفكرية فى علم اجتماع التنمية ، إلا أنها — على الأقل — تثير كثيراً من القضايا النظرية والتطبيقية التى نرجو أن نتناولها فى دراسات لاحقة . ولقد آثرنا تضمين هذا الكتاب قائمتين ببليوجرافيين (إحداهما بالإفرنجية ، والأخرى بالعربية) وتشتمل هاتان القائمتان على أهم وأحدث ما كتب فى ميدان علم اجتماع التنمية .

ولا نستطيع أن نحل أنفسنا من ديون الهيئات والزملاء الذين قدموا لنا مساعدات وتعليقات عديدة كان لها أكبر الأثر فى نشر هذه الدراسات . ونخص بالذكر المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية ورئيسه السيد الأستاذ الدكتور أحمد خليفة الذى أتاح لنا فرصة الإسهام فى مؤتمر علم الاجتماع والتنمية الذى عقده فى الفترة من ٥ إلى ٨ مايو ١٩٧٣ . فلولا المبادرة الكريمة من المركز ما ظهرت هذه الدراسات جميعاً إلى الوجود فى هذا الوقت بالذات . ثم إن هذه الدراسات قد قدمت إلى المؤتمر ، وخضعت لمناقشات وانتقادات أسفرت عن تعديلات وإضافات جوهرية ، بحيث كان من الصعب أن تنشر هذه الدراسات دون أخذ هذه المناقشات فى الاعتبار . أما الأساتذة والزملاء والأصدقاء الذين أسهموا بتعليقاتهم وانتقاداتهم فعديدون بحيث يصعب علينا فى هذه المقدمة القصيرة أن نذكرهم جميعاً ، ولأن الإسهامات التى قدموها أكبر من أن نشير إليها هنا بإيجاز .

وإنا لنرجو بنشر هذا الكتاب أن يكون تدعيماً للاهتمام العربى الحديث بقضية التنمية التى تعد — بحق — من أهم قضايا العالم المعاصر ؛ وأن يكون بداية لمعالجة جديدة لهذه القضية المصيرية ؛ وأن يكون فوق ذلك كله استمراراً لمبدأ العمل الجماعى الذى تبنته سلسلة علم الاجتماع المعاصر منذ صدورها ؛ وهى السلسلة التى تكفلت بتقديم أحدث الاتجاهات الفكرية فى علم الاجتماع ومعالجتها معالجة نقدية شاملة .

المؤلفون

القاهرة فى يولية ١٩٧٣